

الأخلاق وأصالة النظام الأخلاقي الإسلامي

حسن أحمد الهادي⁽¹⁾

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على رسول الإسلام محمد ﷺ وعلى آله ﷺ الطاهرين، وصحبه المنتجبين، وبعد...

لا يخفى على من تتبّع النصوص الدينية أهمّية المعرفة والعلم في هديّة خلق الله عزّ وجلّ الإنسان، والمعرفة لا تتولّد بطريقة ذاتية، وإنّما يكتسبها الإنسان وينتجها بالأدوات والقوى التي جبله الله تعالى عليها. وقد حثّت الرؤية الإسلامية -في القرآن والسنة- الإنسان على التعلّم والتفكّر والتدبّر والتأمّل والنظر والتعقّل...، ورغبته في إنتاج المعرفة وتوليد العلم. وأيضاً حمّلتها مسؤولية تعليم الآخرين، وإنفاق العلم، وإيصال المعرفة إلى الناس، وبذلها لهم. روي عن الإمام الصادق ﷺ، قال: "قرأت في كتاب علي ﷺ إنّ الله لم يأخذ على الجهّال عهداً بطلب العلم، حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجهّال..."⁽²⁾. وقد حمل كثير من المفسّرين ما ورد من الحث على الإنفاق والأمر به، في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽³⁾، وغيرها من الآيات المماثلة على ما يشمل إنفاق العلم والمعرفة. وثمة روايات تفيد هذا المعنى، منها ما ورد في تفسير العياشي

(1) رئيس التحرير.

(2) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط4، طهران، دار الكتب الإسلامية، مطبعة حيدري، 1365هـ، ج 1، ص 41.

(3) سورة البقرة، الآية 3

عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام في تفسير الآية السابقة: "ومما علمناهم يبتئون"⁽¹⁾. وفي بعض النسخ وكذلك في تفسير القمي: "مما علمناهم يبتئون"⁽²⁾، والمحصلة في المعنى واحدة.

ومن النماذج المشرقة التي تربت وصنعت أجيال من العلماء والمفكرين من منتجي العلم والمعرفة والفكر... وفق هذا النهج القرآني الأصيل العلامة المحقق والفيلسوف المدقق سماحة الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي قدس سره، صاحب الشخصية الجامعة، والتي يضطرك الحديث عنها إلى تعميق البحث وتوسعته في مختلف حقول المعرفة الدينية والإنسانية، إذ تعددت اهتماماته بين الفلسفية، المنطقية، العقائدية، العرفانية، الأخلاقية، القرآنية، الحقوقية، الاجتماعية... ويتميز منهجه في معالجة القضايا المعرفية بأبعاد عدة: التأصيل، المقارنة، والنقد...

ففي نظرته إلى الإنسان يرى بأن الإنسان مختار ذو غاية نهائية، وأن اختيار الإنسان هو المبدأ الأول من المبادئ الموضوعية في النظام الأخلاقي في الإسلام، بل إن جميع النظم الأخلاقية إما تصرّح بكون الإنسان مختاراً كمبدأ موضوعي، وإما تسلّم به ضمناً، وإن لم يلتفت إليه أتباع ذلك النظام، والسبب في ذلك هو أن الإنسان إذا كان مجبراً في أعماله، وافتقد إرادته في تقرير مصيره فإن الأمر والنهي المتوجّهين إليه سوف يفقدان محتواهما، وهو: ينبغي أن تفعل كذا أو لا ينبغي.

وللالتفات إلى هذا المبدأ أهمية تربوية بالغة؛ وذلك لأن ظهور لون من ألوان الجبر في الإنسان واعتقاده بعدم الاختيار في أعماله، ورضوخه للمؤثرات الخارجية سوف يثبط عزمته بل ويجرّده من الشعور بالمسؤولية.

(1) انظر: المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط2، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1983م، ج2، ص21.

(2) العياشي، محمد بن مسعود: تفسير العياشي، تصحيح وتعليق هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، ج1، ص26. والقمي، علي بن إبراهيم: تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب، ط3، قم، 1404هـ، ج1، ص30.

وعادة ما يجد هؤلاء العديد من المبررات والتأويلات لإهمالهم وتقاعسهم ولا مسؤوليتهم، وقد يستند بعض المؤمنين في تبرير ذلك إلى القضاء والقدر أو العرفان والفلسفة... ونحوها مما يساق في هذا المجال... ومن الواضح أنّ لهذه العقائد المنحرفة، والأفكار الخاطئة تأثيرها البالغ على السلوك الإنساني.

والإنسان المختار ينتخب غاية ثم يباشر أفعاله الإختيارية بغية الوصول إليها، ويطلق على الغاية المنشودة العلة الغائية التي تُذكر فقط في فعل الفاعل المدرك الذي يؤدّيه عن علم وإرادة، وتدفعه نحو إنجاز العمل...⁽¹⁾

وفي البعد التأصيلي نلاحظ طرح الشيخ المصباح لموضوعات جديدة، والذهاب باتجاه التأسيس لمبانيها ومرتكزاتها، نطرح نموذجاً من باب الجري على المصداق، فمن أهمّ المباحث التي طرحت على بساط فلسفة الأخلاق كحقل حديث العهد بالولادة، هو دراسة طبيعة القضايا الأخلاقية، وقد بحث الشيخ المصباح عن القضايا الأخلاقية أو القيمة⁽²⁾ على مرحلتين:

الأولى: مرحلة التصرُّور والمفهوم.

الثانية: مرحلة التصديق والقضية.

ففي المفهوم تنطوي العبارات الأخلاقية على موضوع ومحمول، موضوعاتها مثل: العدل، الظلم، الخيانة، الكرم، الأمانة، البخل... ومحمولاتها، مثل: "ينبغي" "لا ينبغي" "واجب" "حسن" "قبيح" "ممنوع"... إلخ، وهذه المفاهيم ليس لها ما يباذ في الخارج، فمفهوم المالكية مثلاً ليس له ما يباذ في الخارج وإنما عندما نلاحظ أنّ المال مضاف إلى الإنسان نعتبر عنوان المالك للإنسان وعنوان المملوك للذهب مثلاً، وهذا المفهوم أي المالكية لا يحدث أي تغيير في ذات الإنسان ولا في ذات الذهب. والسؤال

(1) بتصرف عن: اليزدي، محمد تقي مصباح: الأخلاق في القرآن الكريم، ج1، بيروت، دار التعارف للطبوعات، 1425هـ/ 2004م، ص 17-19.

(2) تعليقة على نهاية الحكمة، ج2، ص 252-253.

المتعلّق بها في نظرية المعرفة هو: هل هذه المفاهيم مثل "ينبغي"... من ابتكارات الذهن المحضة التي تعكس الميول والرغبات الفردية أو الاجتماعية، وليس لها أي ارتباط بالواقع؟ أم أنّها مفاهيم تُنتزع من الواقع بنحو ما؟

وفي البعد التصديقي يطرح الشيخ المصباح السؤال الآتي: هل القضايا الأخلاقية خبرية أم إنشائية؟ وإن كانت خبرية فما هو معيار صدقها ومقياس تميّز الخطأ فيها؟

يجب قَدْرُ بَأَنَّ العلاقة بين ينبغي-مثلاً- وبين موضوعها ليس عبارة عن جملة خبرية تبيّن رغبة الفرد في الموضوع، وتحكي عن هذه المطلوبة فقط، بل قيمة الشيء ومطلوبيّته تفهم على نحو الدلالة الالتزامية، أما مفادها المطابقي هو بيان علاقة العلية القائمة بين الفعل والهدف في الأخلاق أو القانون، فقولنا: يجب ردّ الأمانة، هو بيان علاقة الفعل بالهدف أي كمال النفس وسعادة الإنسان.

ولذلك تكون المفاهيم الأخلاقية من قبيل المعقولات الثائية الفلسفية، ولا تباين المعقولات الثلاثة المعهودة، لأنّها تبيّن الضرورة بالقياس، أي أن كلمة ينبغي تبيّن أنه ما لم تتحقّق العلة والسبب لا يتحقّق المعلول والمسبب⁽¹⁾. فإذا طُرِح سؤال: لِمَ يجب ردّ الأمانة؟ الجواب: لأنها كمال للنفس البشرية. وهذا الجواب يتناسب مع المعايير التي يتبناها المُعتقِد بالقضية.

وكذلك الأمر في جانب الموضوعات كالعدل والظلم.... فإنها مفاهيم ماهوية أو فلسفية وقد أخذت استعارة، وهذه المفاهيم وإن كانت تابعة للجعل والاعتبار لكنها رمز للعلاقات الخارجية والحقيقية بين أفعال الإنسان والنتائج المترتبة عليها، تلك العلاقات التي لا بد من اكتشافها والاهتمام بها

(1) المنهج الجديد، ج1، ص190-192.

في مجال سلوك الإنسان كونها تشكّل الخلفية لهذه المفاهيم الاعتبارية والتشريعية.

وفيما يتعلّق بمعيار الصدق في القضية الأخلاقية⁽¹⁾، يعتبر الشيخ المصباح أنّ القضايا الأخلاقية لها شكلين من الصياغة:

الأول: الإنشائية من أمر ونهي.

الثاني: الخبرية بشكل قضية منطقية.

فإذا كانت القضايا الأخلاقية خبرية صورياً ومضمونياً، فإنه يفتح باب البحث عن ملاك صدقها أو كذبها؛ لأن القضية الخبرية هي التي توصف بالصدق أو الكذب. أمّا إذا اعتبرنا القضايا الأخلاقية إنشائية مضمونياً سواء صيغت بشكل إنشائي أم خبري، فإنّ باب البحث عن ملاك صدقها بالمدلول المطابقي ينتفي لأنها ليست قضايا بالمعنى المنطقي؛ لأنهم عرّفوا العبارات الإنشائية بأنّها ما لا يقبل الاتصاف بالصدق أو الكذب. ويتبنّى الشيخ المصباح بأنّ القضايا الأخلاقية هي جمل وصفية وإنّما يكون صّبها في قوالب العبارات الإنشائية من أجل تأمين أهداف تربوية معيّنة أو لون من ألوان التفنّن الذهني. ومع ذلك، يطرح تخريجاً فنياً بناءً على كونها إنشائية، بأن يتجه البحث عن معيار الصدق أو الكذب فيها نحو المدلول الالتزامي، أي أنّ الصدق حسن بمعنى واجب، مرجعيّتها كمدرّك للعقل العملي في ملاك واقعي من مصلحة أو مفسدة أو كمال أو نقص؛ لأن الأحكام العقلية العملية تابعة لملاكات في تشريعها وجعلها وليست جزافية، وحينها يكون للعبارات الأخلاقية مطابق التزامي، أي يمكن أن توصف بالصدق أو الكذب بلحاظ ملاكاتهما أو منشأ جعلها.

(1) يراجع: المنهج الجديد، ج1، ص264-270، الدرس20.

ويفترض الشيخ المصباح أن الأمر يدل على كون المتعلّق مطلوباً للأمر،
والنهي على كونه مبعوضاً له، فإذا طابقت العبارة الأخلاقية لوح الإرادة
والكراهة فهي صادقة وإلا فكاذبة.

أما بالنسبة إلى رأيه في صياغة العبارات الأخلاقية والقانونية بشكل
قضايا منطقية دون أن تتضمّن معنى إنشائياً، فيطرح الشيخ مصباح صورتين:
الأولى: أن تحكي القضية عن ثبوت قاعدة في نظام معياري معيّن،
كما يقال: "الكذب لإصلاح ذات البين في الإسلام جائز". وملاك صدقها أو
كذبها في مطابقة المصادر الأخلاقية والقانونية الإسلامية، وطريقة معرفة
المطابقة بالرجوع إلى المصادر المتعلقة بذلك النظام الخاص أي الكتاب
والسنة في الإسلام.

والصورة الثانية: أن يكون مفادها الحكاية عن نفس الأمر والثبوت
الواقعي بغض النظر عن اعتبار نظام قيمى خاص، مثل: العدل حسن. وهنا
يطرح الشيخ المصباح عدّة نظريات، ويستوجه القول بأن أصول القضايا
الأخلاقية من بديهيات العقل العملي، فكما أنّ للعقل النظري بديهيات
كذلك للعقل العملي، فهي قضايا ناشئة من فطرة العقل ومستغنية عن
البرهان، ومعيار الصدق فيها موافقتها للفطرة والضمير الأخلاقي الفطري
للناس.

ويطرح وجهة نظره الخاصة، في ضوء عرض بعض المقدمات:

- أن القضايا الأخلاقية والقانونية تتعلق بالسلوك الاختياري للإنسان.
- أن السلوك الاختياري للإنسان وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب.
- أن الأهداف إما طبيعية لإشباع غرائز حيوانية، وإما معنوية روحية
بهدف تحقيق السعادة الأبدية.
- أن لهذه الأهداف حيثيتين: أنها مطلوبة للإنسان بحيث تؤدّي إلى

صرف النظر عن مطلوبات أخرى أقل قيمة، وهي بهذا اللحاظ ترتبط برغبة الإنسان الفطرية في الوصول إلى السعادة والكمال، والثانية حيثية تكوينية وهي أمر خارجي ومستقل عن الرغبة.

فإذا أخذنا فعلاً ما بعين الاعتبار بما له من ارتباط بالهدف المطلوب منه من جهة كونه مطلوباً فإنه ينتزع منه مفهوم "القيمة". وإذا لاحظناه من جهة علاقته الوجودية بالنتيجة المترتبة عليه فإننا نتزع منه مفهوم "الوجوب"، ويعبر عنه باللغة الفلسفية "الضرورة بالقياس".

وعليه، النتيجة التي يمكن استخراجها "إن الملاك في صدق وكذب القضايا الأخلاقية والقانونية هو مدى تأثيرها في الوصول إلى الأهداف المطلوبة، وذلك التأثير لا يكون تابعاً لرأي أحد ولا لسليقته ولا لرغبته وإنما هو من الواقعيات الموصوفة بنفس الأمر"⁽¹⁾.

وبهذا يُدرج الشيخ المصباح أسس القضايا الأخلاقية والقانونية في حقل الفلسفة، فيقول: "والنتيجة هي أن أسس الأخلاق والقانون من القضايا الفلسفية القابلة للاستدلال بالبراهين العقلية، وإن كان عقل الإنسان العادي عاجزاً في الفروع والجزئيات..."⁽²⁾. وبهذا يخالف الشيخ المصباح وجهة نظر مشهور المنطقيين من أن هذه القضايا هي من المشهورات بالمعنى الأخص التي تستخدم في صناعة الجدل دون البرهان.

ومما يجدر تسليط الضوء عليه -أيضاً- عند إرادة البحث في فكره ومنهجه فَدْرَسُهُ، هو العمل المركز في نقد الفلسفة الغربية، حيث اشتغل فَدْرَسُهُ بنحو جاد وعميق على نقد الفلسفة الغربية وبيان معائنها ونقاط ضعفها مسجلاً عليها الكثير من الملاحظات؛ منها أن أهم عوامل انفتاح الإبيستمولوجية هو موجة الشك التي اجتاحت أوروبا بعد عصر النهضة وما

(1) المنهج الجديد، ج1، ص270.

(2) م، ن، ص271.

سجلته العلوم التجريبية من تطوّر وتقدّم أدى إلى شياع الاتجاه الحسي، قائلاً أنه قد تمّت أول محاولة للبحث المنظم حول علم المعرفة في أوروبا على يد ليبنيتز، وفي إنجلترا تحديداً على يد جون لوك، وكذلك كانت دراسات باركلي وديفيد هيوم امتداداً لبحوث جون لوك، أدى ذلك كله إلى تزلزل مكانة العقليين، واعتبر كانت والذي هو في صفّ العقليين أن أهم وظيفة للفلسفة هي تقييم المعرفة وقدرة العقل، وحيث إنّه وافق على أنّ إدراكات العقل النظري قيمة فقط في حدود العلوم التجريبية والطبيعية فكان أول من وجه طعنة للميتافيزيقيا من أصحاب المذهب العقلي⁽¹⁾. ويكمن سر انحطاط الفلسفة الغربية من وجهة نظره في طبيعة نظرياتهم في علم المعرفة، والتي تؤدّي إلى الشك وتحطيم الميتافيزيقا، لأنها لم تظفر بقاعدة محكمة وأساس ثابت وأطروحة تتمتع بقوة لا تتعرض للتزلزل والاضطراب⁽²⁾.

هذا قبس من فيض الشيخ المصباح قدس سرّه في بعض جوانب المعرفة والفكر والفلسفة والتي كان له فيها الشخصية الفلسفية المستقلة، والمتمتعة بالتفكير الحر؛ بمعنى عدم التقليد في الدليل فضلاً عن المدلول، وإن كان متأثراً بمباني ملا صدرا، وأستاذه العلامة الطباطبائي، راجين الله أن يوفّق الجميع للاستفادة من البحوث التخصصية التي خصّصها في هذا العدد للإضاءة على جانب من فكره النيّر والأصيل.

الحمد لله ربّ العالمين

(1) م.ن، ج.ن، ص 136.

(2) م.ن، ج.ن، ص 149.